E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/21/8/Add.5
14 March 2001
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
16 -03- 2001
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الحادية والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠١

البند ١٠ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا مختارة ذات أهمية لمستقبل منطقة الإسكوا

السياسة الاجتماعية من أجل التنمية المستدامة

١- تواجه منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مشكلات اجتماعية-اقتصادية تقف عائقاً في وجه عملية التنمية وتخلف آثاراً سلبية على الإنسان ونوعية الحياة في هذه المنطقة. ومن هذه المشكلات، التي تواجهها كذلك مناطق أخرى في العالم النامي، المديونية التي تثقل كاهل عدد من بلدان المنطقة، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر وما يستتبعه من عدم تلبية الاحتياجات الأساسية لكافة المواطنين، وارتفاع معدلات النمو السكاني، ومظاهر العنف، والتطرف، والجريمة، وانتشار المخدرات، وغيرها من العلل الاجتماعية. ويعرقل حلَّ هذه المشكلات المستوى المنخفض لتنمية الموارد البشرية، والمشاركة الضعيفة للمرأة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ونزوح الكفاءات والخبرات من دول المنطقة إلى خارجها. ولقد كانت محصلة ذلك ضغوطاً متزايدة على الخدمات الاجتماعية من صحية وتعليمية وسكنية.

٢- وقد واجهت دول منطقة الإسكوا هذا الطلب في إطار خططها الإنمائية، وأحرزت نجاحاً كبيراً في مجالات عدة منها، مثلاً، ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، والتقدم في الخدمات الصحية. وكان من الوسائل التي أتاحت هذا النجاح زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن مستويات النجاح تفاوتت بين دولة وأخرى، كما يجب التنويه بأن التزايد المستمر في الطلب على الخدمات الاجتماعية، مع نقص الموارد المتاحة لتعزيزها، أدى أحياناً إلى انخفاض في مستوى الخدمات والكفاءة التي تقدم بها.

٣- إلا انه مازال هناك الكثير من العمل المطلوب تحقيقه في مواجهة هذه التحديات حاضراً ومستقبلاً، إذ ان هذه التحديات لا تتعلق فقط بتلبية الحاجات الآنية للمواطنين، وإنما تتعلق أيضاً بالأجيال القادمة.

٤- ومن هنا، فبينما يجب ان تتصدى السياسات الاجتماعية للمشكلات الآنية، لا بد من مراعاة استمرار هذه السياسات مع الأجيال القادمة، بحيث تؤمن لها الموارد، وتوفر نوعية الحياة الكريمة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين في جميع النواحي والمجالات.

٥- لقد كانت السياسات الاجتماعية تقتصر، تقليدياً، على مفاهيم الرعاية الاجتماعية المباشرة وعلى النظر في الأمور من منظور خيري قصير المدى. غير أن التجربة بينت قصور هذا التوجه وضرورة الأخذ بمفهوم الرعاية التنموي الطويل المدى الذي يأخذ بالاعتبار العلاقات التشابكية بين كافة المتغيرات في إطار مشاركة وشراكة كافة الأطراف. وبالتالي فقد أصبح لمفهوم الرعاية الاجتماعية إطار شمولي يضم المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٦- كذلك ينبغي، عند صياغة السياسات الاجتماعية، الاهتمام بتحقيق التكامل بين مكوناتها، بحيث تتضافر الإجراءات والبرامج الموضوعة في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، والضمان الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي، لتحقيق الهدف المنشود الذي هو بلوغ المستوى اللائق لتلبية احتياجات المواطنين.

٧- وبالمثل، فإن هذا الهدف، والسياسات الاجتماعية اللازم اتباعها للوصول إليه، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان منذ مرحلة صياغة السياسات الاقتصادية الكلية. ويجدر بالانتباه ان الدول، إذ تطبق هذه السياسات، تستثمر في الرأسمال الاجتماعي وتضيف إليه، وهو ما يساعد في نهاية الأمر على تحقيق النمو الاقتصادي ذاته وعلى تأمين استدامته.

٨- ان التكامل بين السياسات الاجتماعية، من جانب، واستدامة هذه السياسات من جانب آخر، تندرج ضمن منظور يساعد على وضع مستوى معيشة السكان ومصالحهم الاجتماعية في قلب عملية التنمية؛ فالموارد المتاحة في مجتمع ما لا بد ان تخصص لتلبية احتياجات السكان في هذا المجتمع في الحاضر والمستقبل معاً.

٩- وهذا هو الإطار الذي أعدت فيه الإسكوا خطة العمل المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ومشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، متوخية مواجهة الأولويات التنموية ومشاركة الدول الأعضاء في إعمال هذه الأولويات ضمن خططها وبرامجها الوطنية. وقد خصصت الموارد ووفرت الخبرات الفنية اللازمة لذلك ضمن دائرة تعنى بقضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها في المنطقة.